المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا ومدى إيفائها بمتطلبات سوق العمل الليبي في المدة من 2011 إلى 2020

عمر ارحومة أبورقيبة/ أستاذ محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية

o.arhoma@gmail.com

فتحي بلعيد أبورزيزة/ أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية

fathiap3030@gmail.com

علي محمد ديهوم/ أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية

Allllaiiii1981@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا في المدة من 2011 إلى 2020 بناء على مخرجاتها، ومدى موائمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل الليبي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمع المعلومات من خلال البحث المكتبي من كتب ودوريات ومواقع إلكترونية ذات الصلة بالموضوع، وخلصت الدراسة إلى أن هناك ضعف وهشاشة في السياسة التعليمية في الحصول على مخرجات تتوافق مع متطلبات سوق العمل الليبي، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتوفيق بين السياسة التعليمية والحاجة للكفايات المختلفة داخل المجتمع، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بوجود سياسة تعليمية رشيدة وواضحة تحقق التطور المنشود.

الكلمات الدالة: السياسة العامة، التعليم العالي، سوق العمل الليبي، مخرجات النظام التعليمي.

Evaluation of the General Policies of Higher education in Libya and the extent to which they meet the Requirements of the Libyan Labor market in the period from 2011 to 2020

Dr. Omar Arhoma Abu Rghiba/ Lecturer at the Faculty of Economics and Commerce/ AL-AsmarIya Islamic University
o.arhoma@gmail.com

Dr. Fathi Beleid Abu Rezeza/ Assistant Professor at the Faculty of Economics and Commerce/ Al-Asmarya Islamic University
fathiap3030@gmail.com

Dr. Ali Mohamed Dihoum/ Associate Professor at the Faculty of Economics and Commerce/ Al-Asmarya Islamic University
Allllaiiiii1981@gmail.com

Abstract

The study aimed to evaluate the general policy of higher education in Libya in the period from 2011 to 2020, and the extent to which the outputs of the educational system are in conformity with the requirements of the Libyan labor market, based on the descriptive and analytical study.

The findings of the study indicate that there is a weakness and fragility of the educational policy in obtaining outputs that comply with the requirements of the Libyan labor market, and recommended the necessity of coordination and attunement between the Educational policy and the need for different competencies within society. This can only be achieved by the existence of a rational and clear educational policy that achieves the desired development.

Keywords: general policy, higher education, Libyan labor market, the outcomes of the educational system.

1. مقدمة

لا شك أن تقدم الدول والمجتمعات إنما يقاس بالدرجة الأولى بمستوى نظامها التعليمي وجودته، وخاصة التعليم العالي، ومدى قدرته على تلبية حاجات المجتمع المتزايدة يوماً بعد يوم، فمتى ما كانت مستويات التعليم العالي راقية، ومواكبة للتطورات الحاصلة في ميادين المعرفة من جهة، ومرتبطة باحتياجات سوق العمل من جهة أخرى، فإن معدلات البطالة ستنخفض، وترتفع مؤشرات التنمية، وتتقدم الدول والمجتمعات، وهذا لا يتأتى إلا بوجود سياسة تعليمية هادفة ورشيدة، حيث يمكن تقييم السياسة العامة للتعليم العالي، من خلال التركيز على مدى الاستفادة من مخرجات الجامعات والمعاهد العليا.

من هذا المنطلق، فإن السياسة العامة للتعليم العالي تعد على درجة عالية من الأهمية، كونها تهتم بالعنصر البشري، وتعليمه، وتدريبه في مختلف المجالات، فهو عماد الاقتصاد ومحوره الرئيسي، وبه يتحقق النمو والرخاء الاقتصادي، والتطور على المستويات كافة، الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على السياسات العامة للتعليم العالي في ليبيا دراسة وتحليلاً، والتعرف على مآلاتها ومحدداتها، ومدى تحقيقها لأهداف التنمية بأبعادها المختلفة.

2. مشكلة البحث

يعتبر تحسين جودة مخرجات التعليم العالي حجر الزاوية التي تهدف السياسة التعليمية إلى تحقيقها، وذلك لمواجهة متطلبات سوق العمل، والحد من ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين. وقد تناولت العديد من دراسات سابقة موضوع التعليم العالي في ليبيا شكلاً ومضموناً، ومن هذه الدراسات: دراسة فرة وآخرين (2021) التي هدفت إلى توضيح واقع السياسات التعليمية الحالية بالجامعات الليبية وتحليلها(جامعة المرقب نموذجاً) ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة وفقاً لمتغير الجنس والتخصص والدرجة العلمية، متخذة شريحة أعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب عينةً للدراسة، وكذلك دراسة المبروك (2017) التي هدفت إلى استعراض مسيرة التعليم العالي في ليبيا والمعوقات التي واجهتها، وكذلك دراسة التركستاني (2005) التي هدفت إلى التعرف على أهمية المسؤوليات التي تقع على عاتق الجامعات لموائمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل السعودي، وأوصت بضرورة ربط الجامعة وبحوثها العلمية بواقع المجتمع ومشكلاته التي يعاني منها، وأن تتوجه الأبحاث العلمية التطبيقية في الجامعات إلى خدمة قضايا المجتمع، وكذلك دراسة عكة (2010) التي هدفت إلى التعرف على أهم عوامل التوافق بين مخرجات الجامعات الفلسطينية، واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين ومدراء المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: التأكيد على العلاقة والترابط ما بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل لاعتماد أحدهما على الآخر، وكذلك دراسة يونس (2011) التي أكدت على أهمية تحقيق التنمية في مجال التعليم الجامعي والقوى العاملة بغية معرفة العلاقة بين هذين الجانبين المهمين

لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية، وإتاحة الفرصة أمام المسؤولين لرسم السياسة العامة للتعليم العالي والتركيز على التخصصات المطلوبة في سوق العمل، وكذلك دراسة المغربي وآخرين (2019) التي هدفت إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل لدى عينة من خريجي جامعة إجدابيا، والتعرف على واقع موائمة التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث المناهج التعليمية وتطويرها، بما يتلاءم مع التطورات المتواصلة والمتسارعة في حقول العمل المختلفة مع تحقيق تطابق كمي ونوعي في احتياجات سوق العمل، كما أوصت بضرورة تعزيز الإجراءات الإصلاحية في النظام التشريعي والمالي للمؤسسات التعليمية بما يحقق الأهداف المناطة بها لتطوير المجتمع وتنميته.

واستناداً لما سبق يمكن استنتاج أن تحقيق التنمية تتطلب توافق مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، إن توفير مخرجات ذات جودة تتطلب وجود سياسات واستراتيجيات رشيدة وعقلانية من مؤسسات صنع القرار وأهمها وزارة التعليم العالي. عليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة في الآتي: إلى أي مدى أسهمت السياسة العامة للتعليم العالي في تحقيق التوازن بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي؟ ويتفرع من هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

- هل هناك توافق وانسجام بين السياسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل؟
- هل حققت السياسة العامة للتعليم العالي أهدافها في الإيفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي؟

3. هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على آثار السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا بعد 2011 ومدى موائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل الليبي.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تركز على موضوع تقييم السياسات التعليمية للتعليم العالي، وأهمية إجراء بحوث التقييم في توعية صناع القرار عند وضع السياسات التعليمية للتعليم العالي، كما تكمن أهمية الدراسة في تقديم صورة عامة لأوضاع التعليم العالي، ومدى كفاءة السياسات التعليمية في توفير متطلبات سوق العمل الليبي، التي على ضوئها يسترشد بها صناع القرار في اتخاذ السياسيات التي تسهم في الاستفادة من مخرجات التعليم العالي في تحقيق التنمية والحد أو تقليص نسبة البطالة في صفوف الخريجين.

5. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بوصف واقع التعليم العالي في ليبيا بعد 2011 وتحليل نتائج السياسات التعليمية بناء على مخرجاتها ومدى إيفائها بمتطلبات سوق العمل الليبي.

6. الإطار النظري للسياسة العامة

إن تحقيق أفاق أفضل للدولة في نواحي الحياة المادية وغير المادية؛ رهين بكفاءة وفعالية مؤسساتها، فالمؤسسات هي الكيانات الأساسية التي تنتظم في نسقها فعاليات المجتمع، متى ما كان منتهجاً لسياسات عامة تشارك في صنعها، وتنفيذها، وتحليلها، وتقويمها لكل الكيانات المجتمعية. من هذا المنطلق تبرز إلى موقع الصدارة معاني المقولة الذهبية: إن السياسة العامة عظيمة الأهمية وكبيرة الأثر، لأنها تشكل الحاضر وتضع اللبنات الأساسية للمستقبليات البديلة.

تقديراً لهذه الأهمية المتميزة للسياسة العامة، فقد وجدت عناية خاصة في الدول الغربية. وقد تبلور هذا الاهتمام والتقدير في العناية التي أبرزتها العديد من الجامعات والمنظمات والهيئات البحثية التي عنيت بها فكراً وعملاً وتجربةً.

ونتناول في هذا المبحث مفهوم السياسة العامة وتطورها، ثم تقييمها.

1.6 مفهوم السياسة العامة

تتعدد تعريفات السياسة العامة شأنها في ذلك شأن غيرها من المصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية، وتختلف التعريفات باختلاف الدارسين، ونستعرض فيما يلي بعض هذه التعريفات وصولاً لتعريف إجرائي ننطلق منه إطارًا مرجعيًا للبحث.

يعرف عالم السياسة ديفيد إيستون السياسة العامة بأنها: تعني "التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل". ويرى توماس داي أن السياسة العامة هي؛ "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة". وينظر جيمس أندرسون إلى السياسة العامة باعتبارها "منهج عمل قصدي، أو هادف يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما". ويعتبر ريتشارد هوفير بيرت أن السياسة العامة " مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام" (هلال وآخرون، 1988).

كما يعرف بيترز السياسة العامة بأنها "أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع جماعياً أو عن طريق ممثليه لمعالجة مشكلة معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع، أو لفئة محدودة منه". ويعرف توماس داي السياسة العامة بأنها "ما تقوم به الحكومة من أعمال، ومبررات تلك الأعمال والنتائج المترتبة عليها" (القريوتي، 2006).

ويعرفها رشيد،(1974) بأنها "عملية تكوين تتضمن قيماً ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية، إن السياسة في جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يشرح ويبرر ويرشد أو يحدد تصرفاً معيناً، قائماً أو محتملاً. فالسياسة إنما تحدد إطاراً يلتزم به متخذ القرار".

كما يعرف شريف، (بدون تاريخ نشر) السياسة العامة، بأنها "التطلعات أو الرغبات التي يعلنها المسؤولون الحكوميون بشأن مشكلة مجتمعية، والأعمال التي يقومون بها وصولاً لهذه الرغبات".

إن النظرة المتأملة في هذه الاجتهادات المتعددة لتعريف ماهية السياسة العامة تبرز أن أوجه الشبه والتماثل فيها كبيرة، بالقدر الذي يجعل الاختلاف بينها اختلافاً لغوياً وليس اختلافاً جوهرياً. ويمكننا أن نخلص من جملة هذه الاجتهادات في تعريف السياسة العامة إلى القول بأنها: كل عمل أو تعهد بالقيام بعمل، أو امتناع مقصود عن القيام بعمل أو تعبير عن موقف تقوم به الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، يهدف لمعالجة مشكلة عامة، متوخية بذلك الوصول لحلول يقدر أنها في مصلحة المجموع، ومعتمدة في هذا السبيل الطرق العلمية وأفضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها (القريوتي، 2006).

إن السياسة العامة هي جوهر العمل الحكومي، الذي يبرز توجهات الدولة وأساليبها في إحداث التغيير، أو في منعه أو تقييده، وتهدف في جملتها إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، هي:

1_ بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي، بما يؤمن لها الاستقلال وحرية التصرف في منهجها السياسي، وسياساتها الخارجية والداخلية، دون اعتراف لأية إرادة أخرى بأن تعلو إرادتها، بالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا داخل الاقليم الذي تهيمن عليه.

2_ وضع الأطر الفكرية، وتحديد الأساليب العلمية لتحقيق التنمية المستدامة، علماً بأن التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسساتي في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الانسانية.

3_ حل المشكلات المجتمعية الماثلة أو المتوقعة في المستقبل المنظور، في إطار يؤمن إرادة المجتمع، ويصون حقوق الفرد والجماعة، ويحقق التكامل والتمازج العضوي بين الأنساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة ومقوماتها البيئية (الطيب، 2000).

لقد برز الاهتمام بعلم السياسة العامة إلى موقع الصدارة، وأصبح موضع عناية العلماء في غضون الحرب العالمية الثانية، في المدة التي تلتها، نتيجة لتزايد دور الدولة وتعاظمه في مختلف شؤون المجتمع، كما

اتسمت المدة ذاتها بالأطروحات المنادية بأهمية تدخل الدولة محركًا رئيسا للنشاط الاقتصادي اعتماداً على العديد من الأسباب الموضوعية، من أهمها (الطيب، 2000):

1_ لقد اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية توفر موارد ونفقات عالية، استوجبت تدخل الدولة لتخطيط كل الامكانات وتنظيمها وتوجيهها لسد حاجات الحرب. وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى جابهت الدولة مشاكل إعادة بناء الاقتصاد القومي، الأمر الذي اقتضى تدخل الحكومة أداةً حركيةً للدولة وموجهً ومنظمًا للنشاط الاقتصادي.

2_ إن فلسفة النظام الاقتصادي الحر التي نجحت خلال القرن التاسع عشر نجاحاً كبيراً، بدأت تفرز بعض السلبيات كالاحتكار وما يقود إليه من السيطرة على السوق، واستغلال المستهلك، وتوجيه الموارد الاقتصادية لإشباع حاجات القادرين على حساب الفقراء، وغيرها. إن هذه السلبيات وما يماثلها قد دفعت بعض الحكومات إلى التدخل في النشاطات الاقتصادية بوضع التشريعات الهادفة لتعديل الهيكل الاقتصادي، وإزالة مسببات السلبيات، أو التخفيف من حدتها، دون أن يكون هناك توجه لتحول جذري من سياسة الحرية الاقتصادية إلى سياسات أخرى.

3_ النمو المتزايد في الخدمات العامة كالتعليم، والصحة، والمواصلات، ومشروعات المنافع العامة التي عادة لا يقبل عليها القطاع الخاص، ومشروعات الطرق البرية، وإنشاء الجسور، وإقامة الحدائق، وكلها أعمال تتم في إطار سياسات عامة، وتقوم المؤسسات الحكومية بالأدوار الرئيسة في تنفيذها.

4_ لقد حصلت العديد من الدول النامية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، على استقلالها السياسي من الحكم الأجنبي، وقد كان من الطبيعي أن تشرع هذه الدول النامية المستقلة في إعداد سياسات عامة هادفة وتنفيذها لتجاوز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، ولتحقيق بناء الدولة العصرية المستقلة، كل ذلك استوجب ضرورة تدخل الدولة في مختلف شؤون المجتمع، وإشرافها على وضع العديد من السياسات العامة وتنفيذها في مختلف أوجه الحياة.

5_ إن تبني بعض الدول لسياسات تنموية طموحة قد استوجب استثمارات كبيرة، وعلماً بعجز القطاع الخاص في هذه الدول عن الوفاء بمتطلبات هذه الاستثمارات، فلم يكن هناك بديل غير تصدي الحكومة للقيام بهذا الدور بحكم قدرتها على توفير الموارد اللازمة للاستثمارات الكبيرة من الموارد المحلية أو العون الخارجي وقدرتها على التخطيط والتنظيم والسيطرة على العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعوقة لعمليات التنمية والتحديث.

كل هذه الأسباب مجتمعة قادت إلى تزايد أدوار الدولة العصرية وتعاظمها، مخططًا ومنظمًا ومنسقًا وموجهًا لمختلف النشاطات الاقتصادية، وتزايدت تبعاً لذلك اهتمامات المفكرين ببلورة المحاور الأساسية لعلم السياسة العامة، دائرةً جديدة للبحث والدراسة المنظمة، الهادفة لتوظيف المعرفة العلمية لإثراء القدرات في وضع السياسات، واستكشاف الأساليب العلمية التي تؤمن تنفيذها بالدرجة المطلوبة من الكفاء والفعالية.

2.6 مفهوم تقييم السياسة العامة

تعرف عملية التقييم بأنها نشاط منظم يستند لمنهجية علمية تهدف للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات العامة، وآثارها، والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ، إذ لابد من معرفة علمية دقيقة للانعكاسات السلبية والايجابية المترتبة على وضع السياسات العامة وتنفيذها، وبيان مخرجاتها، وتأثيراتها، ومدى كفاءتها، وفاعليتها في تحقيق الأهداف المحددة لها بعيداً عن العشوائية، والارتجال، وأن ترافق هذه العملية جميع المراحل التي تمر بها السياسة العامة.

وعند تقييم السياسة العامة لابد من معرفة (هلال وآخرون، 1988):

1_ أثر السياسة على الموقف أو الجماعة المستهدفة.

2_ أثر السياسة على مواقف أو جماعات غير تلك المستهدفة.

3_ أثر السياسة على الأوضاع الحالية والمستقبلية.

4_ التكاليف المباشرة للسياسة معبراً عنها بالموارد المخصصة للبرنامج الموضوع.

5_ التكاليف غير المباشرة التي يدخل فيها نفقة الفرص البديلة.

غير أن دراسات تقييم السياسة العامة تصطدم بصعوبات كثيرة أهمها الآتي(هلال وآخرون، 1988):

أ. مشكلة تحديد أهداف السياسة والجماعات المستهدفة والأثار المرغوبة، إذ يغلب أن تنشد الحكومة أهدافاً متناقضة إرضاء لجماعات متباينة، ومن شأن التقييم الشامل للسياسة العامة أن يجلي ما يعتورها من تناقض بما قد يفجر قدراً كبيراً من الصراع السياسي، ومعلوم أن الأجهزة الحكومية بوجه عام تفضل تجنب الصراع، وبالتالي لا ترحب بمثل هذه الدراسات التقويمية.

ب. لكثير من السياسات والبرامج قيمة رمزية أساساً بمعنى أنها لا تدخل تغييراً فعلياً على أوضاع الجماعات المستهدفة، وإنما تشعرها بأن الحكومة مهتمة بأمرها، ولا يتصور أن توافق الحكومة على إجراء دراسات تكشف عن غياب الأثار المادية لجهودها.

ت. ثمة ميل متأصل لدى الأجهزة الحكومية إلى تأكيد الأثر الإيجابي لما تضعه وتنفذه من برامج عامة، ومن ثم لا ترحب كثيراً بدراسات قد تأتي نتائجها على عكس ما تشتهي.

ث. تحتاج دراسات التقييم إلى مال، ووقت، وبشر متفرغين بالكامل، وقد يكون السبيل إلى تدبير هذه الإمكانيات هو الاقتطاع من الموارد المخصصة للبرنامج ذاته، وهذا الأمر لا يقره المسئولون بصفة عامة.

3.6 الجهات المعنية بتقييم السياسات العامة:

يقوم بعملية التقييم السياسات العامة عدة جهات منها (القريوتي، 2006):

أ. **الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة المركزية التابعة لها:** تتولى هذه الهيئات من خلال لجان خاصة، متابعة السياسات الحكومية المختلفة وتقييمها، كما تمارس عملية تقييم السياسات والبرامج العامة جهات مركزية تابعة للسلطة التشريعية.

ب. **الحكومة نفسها:** إن من واجب السياسي الذي يعرف عمله جيداً أن يتابع مدى قبول الناس للسياسات العامة التي يجري تنفيذها، وأن يوافق ما تنشره وسائل الإعلام وقادة الرأي بشأن تلك السياسات، وعادة ما تقوم وسائل الإعلام أو مراكز دراسات متخصصة بعمل المسوحات لحساب الحكومات للتعرف على آراء الجمهور عن سياسات معينة.

ج. **منفذو السياسات العامة:** يقوم منفذو السياسات العامة في كثير من الأحيان _حرصاً على كسب الدعم والتأييد للأجهزة التي يديرونها_ بتقييم السياسات التي يقومون بتنفيذها، ويتعمد بعضهم اتباع أسلوب انتقائي في عملية التقييم، بحيث يكون التركيز على البرامج التي يتم تنفيذها بكفاءة وفعالية، بينما يتم تجاهل البرامج التي لا يتم تنفيذها بشكل جيد، ويرون في عرض النتائج تقييم البرامج الفعّالة فرصة لزيادة نفوذهم، وتسهيل الحصول على دعم لبرامج جديدة، وعلى مزايا إضافية للعاملين.

د. **مراكز البحث المتخصصة:** يمكن أن يتولى عملية تقييم السياسات جهات وخبراء متخصصون في حقل بحث السياسات العامة وتحليلها.

هـ. **الهيئات الرئاسية المختلفة:** من مجلس الوزراء أو الوزير على السياسات الخاصة بالوزارة.

و. **الإدارات الحكومية الأخرى:** على اختلاف مسمياتها حيث لابد أن تقيم أداءها في تنفيذ السياسات العامة التي هي مبرر وجودها.

ز. **أجهزة الرقابة غير الرسمية:** من وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث المتخصصة، والأحزاب وجماعات الضغط إلى غير ذلك.

7. تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا من خلال مخرجاتها

يعتبر التعليم العالي أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية، ذلك أنه يتعلق بإعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، لأنه القطاع الذي يرتكز عليه تقدم المجتمع ونموه، حيث يعمل على تطوير الموارد البشرية التي تستجيب لمنطلقات التنمية الاجتماعية الشاملة.

ويقصد بمؤسسات التعليم العالي الليبي الجامعات، والأكاديميات، والكليات التقنية، والمعاهد العليا، ومراكز الأبحاث التي أنشأتها الدولة لأغراض التعليم العالي والبحث العلمي.

ومن هنا ينبغي أن تعني السياسات التعليمية بربط الواقع والمستجدات والمتغيرات العلمية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه حاجات المجتمع بمتطلباته التنموية، من خلال عملية تغيير مخطط لها، ومعتمدة على بيانات ومعلومات ودراسات ذات أهداف دقيقة، بغية إحداث تغيرات من أجل الوصول بالجامعات الليبية إلى أحسن صورة ممكنة، بحيث تؤدي الغرض المطلوب منها بكفاءة وفاعلية.

1.7 واقع التعليم العالي في ليبيا

حتى وقت قريب شهد قطاع التعليم العالي في ليبيا توسعاً كمياً مضطرداً، على الرغم من النتائج الإيجابية الملموسة لهذا التوسع الكمي، إلا أن العديد من المحللين بينوا أن هذا النمو غير المسبوق جاء على حساب النواحي النوعية (أي الجودة). كما أضافوا أن التعليم العالي بصفة عامة صار يعاني من مشكلات عديدة لعل أهمها؛ غياب آليات التخطيط وإجراءاتها، حيث إن هذا التوسع غير المدروس والمفاجئ لانتشار الجامعات والمعاهد العليا في العديد من المدن الليبية دون مراعاة للكثافة السكانية، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية جاء نتيجة لأفكار وليدة لحظتها دون التفكير في أبسط احتياجات افتتاح جامعة أو كلية جديدة، كالمباني الملائمة، والجهاز الإداري، وأهم من كل ذلك توفر أعضاء هيئة التدريس لشغل مختلف التخصصات الأكاديمية في هذه الكليات والجامعات المستحدثة (المبروك، سبتمبر 2017).

يضم قطاع التعليم العالي في ليبيا 26 جامعة (الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي بحكومة الوحدة الوطنية، 2021)، إضافة إلى 114 معهد في مختلف أنحاء البلاد (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2021)، إضافة إلى الأكاديمية الليبية للدراسات العليا حسب تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2013 عن قطاع التعليم العالي، كما استحدثت حديثاً أكاديمية الدراسات العليا بالمنطقة الشرقية وفروعها في مدينة بنغازي وأجدابيا وطبرق، ويوضح الجدول رقم (1) فكرة موجزة عن إحصائيات التعليم العالي في ليبيا لسنة 2013.

ومن خلال الاطلاع على البيانات المدرجة في الجدول رقم (1) يمكن استنتاج الآتي (المبروك، سبتمبر 2017):

1_ هناك خلل واضح في منظومة التعليم العالي من حيث النسبة المتدنية (5,7%) بالنسبة إلى عدد السكان، خاصة أن نسبة الشباب إلى عدد السكان تشكل الأغلبية العظمى من التركيبة السكانية.

2_ يلاحظ أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في الوقت الراهن تصل إلى أكثر من 100 طالب وطالبة لكل عضو هيئة تدريس، وهذه النسبة كبيرة ومخيفة جداً، وحتى يمكن المحافظة على النسبة المعتمدة عالمياً التي لا تتجاوز 25 طالبًا وطالبةً لكل عضو هيئة تدريس، فإنه يجب التوسع في الدراسات العليا والابتعاث، حتى يمكن تغطية الاحتياجات المستقبلية من أعضاء هيئة التدريس.

3_ يلاحظ أن عدد الفنيين إلى عدد المعامل متدنٍ حيث وصل إلى أقل من 1,7% فني لكل معمل.

4_ التجهيزات والمعدات لا تتناسب مع الكثافة الطلابية في كل جامعة أو معهد عالٍ.

جدول(1) إحصائية عن التعليم العالي في ليبيا (2013)

م	البيان	العدد أو النسبة المئوية
1	عدد الجامعات	26
2	عدد الكليات	211
3	عدد الأقسام التخصصية	1256
4	إجمالي عدد الطلاب	342795
5	النسبة المئوية لطلاب التعليم العالي الجامعي إلى عدد السكان (6 مليون)	5,7%
6	عدد أعضاء هيئة التدريس الوطنيين القارين	9525
7	عدد أعضاء هيئة التدريس المغتربين	1727
8	عدد أعضاء هيئة التدريس المتعاونين	5149
9	إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس بدون المتعاونين	11252
10	عدد المعيدين	4114
11	عدد الموظفين بالجامعات	18627
12	عدد الموفدين للدراسات العليا	5948
13	نسبة عدد الهيئة التدريسية بدون المتعاونين إلى الطلاب	31:1
14	نسبة الهيئة التدريسية المتعاونة إلى الوطنيين القارين	54,5%

15	نسبة عدد المعيدين إلى الطلاب	83:1
16	نسبة المعيدين إلى عدد الهيئة التدريسية	3:1
17	نسبة عدد الموفدين للدراسات العليا إلى عدد الهيئة التدريسية المغتربة	3 أضعاف
18	نسبة عدد الموفدين للدراسات العليا إلى عدد الهيئة التدريسية الوطنية القارة	53%
19	نسبة عدد الموظفين إلى عدد الهيئة التدريسية القارة	1:17
20	متوسط عدد الطلاب للقاعة أو المدرج	113 لكل قاعة
21	عدد قاعات الإنترنت	94
22	عدد الطلاب لقاعة الإنترنت	3647
23	عدد المعامل والمختبرات العاملة	1476
24	عدد المهندسين والفنيين العاملين بالمعامل والمختبرات	2336
25	متوسط عدد الفنيين والمهندسين للمعمل الواحد	1.6
26	السعة الاستيعابية للأقسام الداخلية	31938 طالب
27	نسبة سعة الأقسام الداخلية لعدد الطلاب	10.3%

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2013 عن قطاع التعليم العالي.

وقد تأثر قطاع التعليم العالي كغيره من القطاعات بالصراعات المسلحة التي اندلعت في البلاد، وبالانقسامات السياسية الحادة، مما نتج عنه خسائر كبيرة منها على سبيل المثال: تدمير المباني والمدرجات بجامعة بنغازي وحرقها لوقوعها في محور الاشتباكات المسلحة وتوقف الدراسة بها، كما توقفت الدراسة في جامعة الزاوية في غرب البلاد أكثر من مرة بسبب الاشتباكات المسلحة، إضافة إلى توقف جميع المعاهد العليا وفروع الجامعات في كل مناطق ورشفانة، وأوباري، والكفرة، كذلك جامعتي سرت ودرنة (المبروك، سبتمبر 2017).

أما واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية، فهي لا تخلوا من مكامن الضعف والقصور في تلبية الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية، والاخلاقية التي يجب أن تكون، فمن خلال الاطلاع على اللوائح والنظم المعمول بها (قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 501 لسنة 2010م) والكتب والتقارير والبحوث التي اهتمت بموضوع السياسات التعليمية يتبين ما يلي (محي الدين فرة وآخرون، 2021):

أ. قدم السياسات واللوائح المنظمة للجامعات.
ب. تفتقر جل الجامعات إلى وجود مجالس أمناء تشرف على وضع الخطط والسياسات لتلك المؤسسات.
ت. عدم وجود تشريعات وقوانين ملزمة خاصة بالجودة وضمانها لاتخاذها منهاج عمل بالوحدات الإدارية.
ث. انعدام الموائمة بين نواتج التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية.
ج. قلة المخصصات المالية للبحث العلمي وأثرها على خطط التنمية ومشاريعها.
ح. لا توجد معايير مدروسة لقبول الطلبة إلا التقدير العام والدرجات التي يحصلون عليها في الثانوية العامة، دون معرفة لاحتياجات سوق العمل، أو خطط التنمية.
د. عدم تحديد ميزانية خاصة لبرامج الجودة وأنشطتها وضمانها في الجامعات.
ر. الروتين والتمسك بالنمط التقليدي للإدارة ومقاومة التغير (البيروقراطية المقيتة).
هـ. لم تتوافق سياسات الجامعات الليبية مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.
و. ضعف السياسات المنظمة للشراكة البحثية بين الجامعات وبين القطاعات الإنتاجية في المجتمع.

2.7 مخرجات النظام التعليمي وعلاقته بسوق العمل الليبي.

يمكن تقييم السياسة العامة للتعليم العالي من خلال التركيز على مدى الاستفادة من مخرجات الجامعات والمعاهد العليا في تلبية احتياجات سوق العمل، والحد من تفشي البطالة في صفوف الخريجين.

ويعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على بعدين هما: التمكين والاستيعاب لحقائق عمل منظمات الأعمال ومؤسساته الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات (الظالمي وآخرون، 2012).

ولما كان الطالب أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص عمل لخريجيها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاجًا نهائيًّا يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها (الظالمي وآخرون، 2012).

وتعاني ليبيا من أحد أعلى معدلات البطالة في العالم، خاصة بالنظر إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، وهو ما يسلط الضوء على كل من ضعف الطلب على الأيدي العاملة، وعدم تناسب المهارات، وقد

زادت البطالة من 13,5 في المائة إلى 19,0 في المائة عام 2012 حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب بنسبة 48 في المائة، والبطالة بين الإناث بحوالي 25 في المائة، وترتفع نسبة البطالة بين الفئة العمرية من 25 إلى 35 سنة وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بغيرها من بلدان الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، والبلدان متوسطة الدخل، وهذه النتيجة تشير إلى أن نوعية التعليم وعائداته قد تكون دون المتوسط (البنك الدولي، 2016).

وبالنظر إلى تضخم القطاع العام، وقلة الخيارات المتاحة بالقطاع الخاص، فإن هذه الأنماط تعكس على الأرجح قلة الوظائف المتاحة لليبيين، سواء أكانوا من العمال المهرة أم من غير المهرة، والانتظار لمدة طويلة للحصول على وظائف بالقطاع العام، وضعف كفاءة الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل، وضعف استعداد الليبيين لقبول الوظائف بعينها، وقد أظهر تقييم مناخ الاستثمار لعام 2012 أن 30 في المائة من الشركات تشكو من صعوبات في توظيف المواطنين الليبيين (البنك الدولي، 2016).

وتعرف ليبيا حالياً بطالة الخريجين، لا سيما خريجي الجامعات، وهي بطالة تنمو بمرور الوقت، ذلك أن القطاع العام أصبح عاجزاً عن استقبال المزيد من الخريجين وتوظيفهم، إضافة إلى توقف مختلف الأنشطة الإنتاجية بسبب جائحة كورونا.

وأكدت وزارة العمل والتأهيل في حكومة الوفاق الوطني أن نسبة عدد العاطلين عن العمل تتعدى 40 في المائة وسط تداعيات جائحة كورونا، وتوقف الأعمال في معظم القطاعات، إذ قدَّرت وزارة العمل والتأهيل أن تداعيات جائحة كورونا تهدد 120 ألف عامل بالبطالة، كما أكدت أن 75 في المائة من الخريجين من الجامعات الليبية تخصصاتهم لا يطلبها سوق العمل، وأن السوق يحتاج إلى العمالة الفنية والتقنية (الخميسي، 2020).

من جهة أخرى أظهرت لوحة عرض بيانات الباحثين عن عمل وأعدادهم المسجلة حتى شهر يونيو للعام 2020 نشرتها وزارة العمل والتأهيل بحكومة الوفاق أن أعداد الباحثين عن العمل وفق المستوى الدراسي بلغت (50,634) يحملون شهادات جامعية، بينما بلغ عدد من يحملون شهادات دبلوم متوسط (28,645)، إضافة إلى أن عدد الباحثين عن العمل ممن يحملون شهادة الثانوية فما دون (38,805) و(10,356) باحث عن عمل بدون مؤهل، كما هو موضح بالرسم البياني التالي:

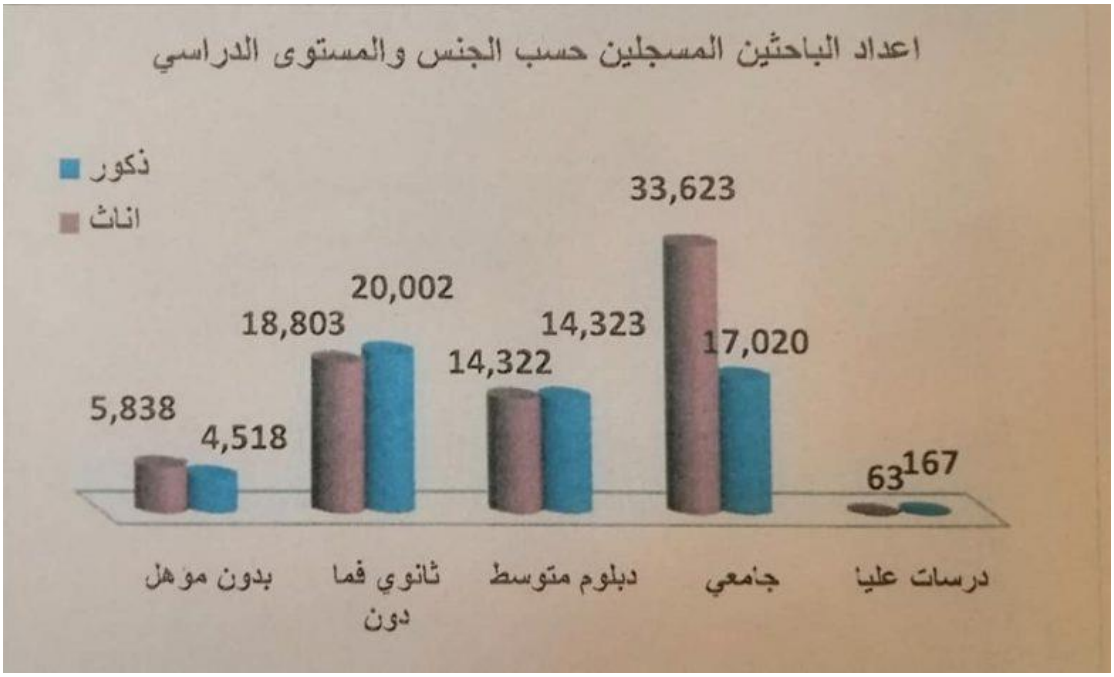

المصدر: وكالة غيمة الإخبارية 2020.

إلى ذلك، يرى مراقبون أنه من الصعب التخلص من أزمة البطالة التي يعانيها الشباب بصفة عامة، وخريجو الجامعات بصفة خاصة، لأنها أزمة متوارثة في كافة الأجيال، حيث إن البطالة تعرف بأنها: وجود فائض في العمال أو الموظفين، ونقص في فرص العمل سواء العمل الحكومي أو الخاص.

فزيادة نسبة البطالة بين فئة الشباب والخريجين تعود إلى اعتماد عدد من الجهات في الدولة على العمالة الأجنبية في عدد من الوظائف بحجة أن الشباب الليبي غير قادر على العمل، أو لا يملك الخبرة الكافية في تلك الوظائف (التلغ، 2021).

والحقيقة أن ليبيا والعالم العربي معًا تواجه اختلالاً هيكليًا بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يمكن إرجاعه إلى إغفال التطورات العلمية والفنية والتكنولوجية المتسارعة في شتى أنحاء العالم، وعدم الاهتمام بالاستثمار في التعليم بما يعزز كفاءة مخرجاته، ويمهد لزيادة معدلات استيعاب القوى العاملة وتقليل معدلات البطالة، ويستلزم ذلك إعداد رؤية واضحة تستند إلى تخطيط علمي سليم، ووضع الاستراتيجيات التي توثق العلاقة بين التعليم وسوق العمل عبر التدريب والتأهيل، ومن ثم خلق فرص عمل، حيث يشير ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين في الدول العربية إلى عدم كفاءة الاستثمار في التعليم العالي في تلك الدول (عبد الخالق، 2017).

ويمكن ارجاع اتساع الفجوة بين المحتوى التعليمي الذي يتم تقديمه وبين متطلبات سوق العمل إلى كثرة التخصصات في العلوم الإنسانية والنظرية على حساب الاهتمام بالعلوم التطبيقية والعملية.

وتشير معظم التقارير الصادرة عن الجهات الدولية المعنية إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية ليس في ليبيا فحسب بل في الوطن العربي ككل، ومن ذلك التقرير الذي صدر مؤخراً عن البنك الدولي الذي حذر فيه من تدني مستويات التعليم في العالم العربي مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، بما يستدعي إجراء إصلاحات عاجلة في نظم التعليم المتبعة لمواجهة مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية، وأشار التقرير إلى أن أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير، وخلص التقرير إلى أن جميع البلدان العربية تحتاج مسارات جديدة في إصلاح أنظمتها التعليمية من أجل الحوافز والمساءلة العامة، إلى جانب اتخاذ الإجراءات الفاعلة تحسين مستويات المخرجات التعليمية إلى سوق العمل (عبد الخالق، 2017).

وهكذا فإن العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا غير متواءمة، وهناك فجوة كبيرة بينهما آخذة في الاتساع مع مرور الوقت، ويرجع ذلك إلى ضعف السياسات التعليمية الرشيدة التي تأخذ في الاعتبار جودة التعليم العالي وحاجات سوق العمل من الأيدي العاملة المهرة.

ولا يخفي تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وغياب مشاريع التنمية، قد أسهم بشكل أو بأخر في تفاقم ظاهرة بطالة الخريجين بشكل عام.

8. مناقشة النتائج

أثبتت بعض الدراسات السابقة الحالة المزرية للتعليم العالي في ليبيا، رغم التوسع المتسارع في إنشاء المؤسسات التعليمية، إلا أن ذلك كان على حساب الكيف، وعلى حساب جاهزية المؤسسات، وتوفر المعامل والمكتبات، دراسة فرج أبوبكر المبروك (2017)، وكذلك ضعف جودة التعليم العالي في إنتاج المعرفة دراسة محي الدين فرة وآخرين (2021)، وكل هذا يتوافق مع دراستنا هذه، إلا أن هذه الدراسات لم تبين حجم المخرجات وعلاقته بسوق العمل، ومدى توفر فرص العمل، ونسبة بطالة الخريجين وتخصصاتهم، فكانت النتيجة تضخم نسبة الخريجين في تخصصات لا يستوعبها سوق العمل الليبي، وهذا ما أوضحته دراستنا هذه، التي تؤكد أنه لا توجد سياسة عامة للتعليم العالي تأخذ في الاعتبار حجم وجودة مخرجات التعليم العالي، ومدى توفر فرص العمل في سوق العمل الليبي، تفادياً لتفشي ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين وتحقيقاً لمتطلبات التنمية الشاملة.

9. النتائج والتوصيات

1.9 النتائج

توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

1. يعتبر التعليم العالي أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية، ذلك أنه يتعلق بإعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، لأنه القطاع الذي يرتكز عليه تقدم المجتمع ونموه، حيث يعمل على تطوير الموارد البشرية التي تستجيب لمنطلقات التنمية الاجتماعية الشاملة.
2. عاشت جل الجامعات والمعاهد العليا الليبية في حالة عدم استقرار إداري وأكاديمي، حيث كانت دائماً معرضة للتغيير دون مبررات حقيقية.
3. هناك تخبط وعشوائية في تأسيس الكليات والجامعات، وإن ما تم تأسيسها هي جامعات يمكن وصفها بالجامعات القبلية المناطقية، دون مراعاة للكثافة السكانية، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية، حيث جاءت نتيجة لأفكار وليدة لحظتها، دون التفكير في أبسط احتياجات افتتاح جامعة أو كلية جديدة، كالمباني الملائمة، والجهاز الإداري، وأهم من كل ذلك توافر أعضاء هيئة التدريس لشغل مختلف التخصصات الأكاديمية في كل هذه الكليات والجامعات المستحدثة.
4. إن هناك فجوة عميقة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، ويتضح ذلك من زيادة متفاقمة في معدلات البطالة، وهذا راجع إلى غياب السياسات التعليمية الساعية إلى تكوين مخرجات تلبي احتياجات سوق العمل الليبي وتحد من ظاهرة البطالة.
5. إنه في المجمل غياب سياسة عامة للتعليم العالي في ليبيا.

2.9 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. الاهتمام بالتعليم العالي من طرف الحكومة وصناع القرار بوضع السياسات والاستراتيجيات التي تستهدف تطوير التعليم العالي، والرفع من كفاءتها وقدراتها كأولوية قصوى.
2. تحقيق التوافق بين المهارات المتوفرة لدى الخريجين والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وذلك من خلال سعي الجامعات إلى تطوير مخرجات التعليم العالي في بعديه المعرفي والمهاري، والتركيز على المهارات المطلوبة لسوق العمل.

3. الربط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل والصناعة من خلال الاعتماد على مشاركة القيادات في أسواق العمل والصناعات في لجان تطوير المناهج والخطط الدراسية، وتوسيع نطاق الاهتمام بالعلوم التطبيقية والتقنية.

المراجع

البنك الدولي (2016) ديناميكيات سوق العمل في ليبيا (إعادة الاندماج من أجل التعافي)، دراسة للبنك الدولي. واشنطن، متاح على الرابط الالكتروني:

التركستاني، حبيب الله محمد عبد الرحيم (2005)؛ الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .ورقة مقدمة إلى ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي 19-21 ذي الحجة 1425هـ الموافق، 30 يناير . 1 فبراير.

التلغ، رامي (2021)؛ الشباب الليبي... وضع معقد وانتظارات واسعة، متاح الرابط الالكتروني:

الخميسي، أحمد (2020)؛ ليبيا تسعى لتشغيل 244 ألف باحث عن عمل، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:

الطيب، حسن أبشر (2000)؛ الدولة العصرية (دولة المؤسسات)، بدون طبعة، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ص27

الظالمي، محسن، وأخرون (2012)؛ قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل (دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط)، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع (90)، السنة الرابعة والثلاثون، ص 155.

القريوتي، محمد قاسم (2006)؛ رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ط 1، دار حنين للنشر والتوزيع: عمان، ص30.

المبروك، فرج بوبكر (2017)؛ التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق، مجلة شؤون ليبية، ع(06)، سبتمبر، ص39.

المغربي، عمر مفتاح عبد الحميد، وآخرون (2019)؛ دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل الليبي دراسة استطلاعية على عينة من خريجي جامعة إجدابيا. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول بيئة الأعمال في ليبيا، 25/24 نوفمبر إجدابيا. ليبيا.

رشيد، أحمد؛ (1974)؛ نظرية الإدارة العامة : السياسة العامة والجهاز الإداري، ط 4، دار المعارف: القاهرة، ص75.

شريف، علي؛ الإدارة العامة : النظرية والتطبيق، ط 2، دار النهضة العربية: بيروت، بدون تاريخ النشر، ص40.

عبد الخالق، عبير محمد علي (2017)؛ دور التعليم في الحد من معدلات البطالة في الدول العربية مع التطبيق على مصر، العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (47)، ع (01)، 2017/03، ص936. بحث منشور على الرابط الإلكتروني: ص936.

عكة، محمد (2010)؛ مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية، جامعة فلسطين الأهلية، ببت لحم. فلسطين.

فرة، محي الدين، وآخرون (2021)، واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة (جامعة المرقب نموذجاً)، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد (20)، ع (02)، 2021 ، ص41.

هلال، علي الدين، وآخرون (1988)؛ تحليل السياسات العامة (قضايا نظرية ومنهجية)، ط 1، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، ص13.

.يونس، مجدي (2011)؛ مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي، جامعة القصيم. السعودية.

. https://www.arabwindow.net/economy/news1510739.html

https://libyan-cna.net/news/political-affairs

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/22015/9781464807145.pdf?sequence=5&isAllowed=y.

https://www.afrigatenews.net/a/283501